



2022 02

F- 1045

## مذكرة

### إلى السيدات والسادة المدبرين الجهويين والإقليميين لقطاع الشباب حول سير البرنامج الوطني للتخييم

يعتبر البرنامج الوطني للتخييم دعامة تربوية وتربوية أساسية تروم تنمية قدرات الأطفال واليافعين عبر مجموعة من البرامج والأنشطة المعدة في هذا الصدد.

ولقد انطلق البرنامج المذكور لهذه السنة، في سياق خاص مرتبط أساسا بالاعتبارات التالية:

- حالة الطوارئ الصحية: والتي تفرض علينا جميعا اتخاذ كل الاحترازمات اللازمة لمواجهة آثار كوفيد 19، هذا الوباء الذي كان في الأصل مدعاة لتوقف نشاط التخييم لمدة موسمين كاملين؛
- حالة بعض مراكز التخييم: حيث تطلبت الوضعية اتخاذ قرار بعدم فتح بعض المراكز برسم البرنامج الوطني للتخييم لسنة 2022، وذلك مراعاة لشروط الصحة والسلامة وأخذا بعين الاعتبار أيضا نسبة تقدم الأشغال لبعض هذه المراكز، كما أن الأمر يتطلب بالنسبة لمراكز أخرى تسوية وضعيتها القانونية والواقعية وفقا للمقتضيات الجاري بها العمل؛
- التبعة الوطنية للمحافظة على المياه: نظرا لندرة المياه في بعض المناطق، فقد لوحظ نقص بصبيب الماء المستعمل على مستوى بعض مراكز التخييم، حيث تمت المبادرة لاستخدام المياه عبر الاستعانة بخزانات وصهاريج، وذلك ضمانا لتزويد المستفيدين بالماء الصالح للشرب.

وإذا كان السياق المتحدث عنه أعلاه، يتطلب نظائر مجهودات جميع الفاعلين والشركاء العامين، فقد تم تسجيل مستوى جيد من التفاعل المرصود لإنجاح البرنامج الوطني للتخييم لسنة 2022، أخذا بعين الاعتبار ما سبق بيانه. وفي إطار منهجية استباقية، أحدث قطاع الشباب لجنة مركزية للمراقبة المالية والإدارية، وذلك بناء على مقتضيات الباب الخامس من المرسوم رقم 2.21.186 الصادر في 30 من محرم 1443 الموافق لـ 8 شتنبر 2021 بتنظيم مراكز التخييم التابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالشباب، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 7026 بتاريخ 22 صفر 1443 الموافق لـ 30 شتنبر 2021، حيث قامت بمعاينة مجموعة من الملاحظات التي جرى الاطلاع عليها قبل انطلاق عملية التخييم لضمان نجاحها، واستأنفت عملها أيضا بعد انطلاق المرحلة الأولى من العملية المعنية.

غير أن اللجنة المذكورة رصدت مجموعة من الاختلالات تمثل أساساً فيما يلي:

- نقص في مضمون البرامج التنشيطية في بعض مراكز التخييم؛
- ضعف التنسيق وتبادل المعطيات بين بعض المديرين الجهويين والإقليميين ومديري مراكز التخييم والأطر التابعة لهم؛
- ضعف المراقبة على الجوانب المتعلقة بصحة وسلامة المستفيدين من عملية التخييم بصفة عامة، وخاصة منها تلك المرتبطة بشروط نقل وتخزين وتبريد المواد الغذائية، وتجهيز وتقديم الوجبات الغذائية؛
- إخلال بعض متعهدي المطاعم بالتزاماتهم التعاقدية ولجوء بعضهم للتعاقد من الباطن؛
- تسجيل بعض الاختلالات التي تشوب تنظيم وتدبير عملية التخييم في بعض المراكز.

إن هذه الملاحظات تتطلب من جميع المديرين الجهويين والإقليميين الحرص على تجاوزها خلال المراحل المقبلة وذلك

عبر تفعيل التوصيات التالية:

- التمتع المستمر واليومي لحسن سير مراكز التخييم التابعة لهم والتدخل الفوري في حال رصد أي خلل من أجل تنويعه؛
  - المراقبة المستمرة لمدى اضطلاع أطر التخييم وخاصة مديري المراكز والمتقنين بمهام الإدارة والمراقبة؛
  - موافاة مديري مراكز التخييم والمتقنين بكافة المعطيات والمضامين الخاصة بعقود وصفقات المطاعم، ومن البيانات المرتبطة بصفة التأمين، حتى يتسنى لهم القيام بمهامهم ومراقبة مدى احترام المتعهدين لالتزاماتهم التعاقدية، وترتيب الإجراءات القانونية الملائمة في حق كل متعهد أخل بالتزاماته؛
  - تشديد إجراءات المراقبة الخاصة بالجوانب المتعلقة بصحة وسلامة المستفيدين من عملية التخييم من أجل تقييد المخاطر التي قد تنتج عنها، والعمل على تنويعها فور حدوثها؛
  - رصد جميع الاختلالات التي قد تشوب تنظيم وتدبير عملية التخييم والعمل على إصلاحها في تنسيق تام بين مديري مراكز التخييم والمديرين الجهويين والإقليميين والمسؤولين المركزيين؛
  - الحرص على أخذ ملاحظات لجان المراقبة بعين الاعتبار، وتفعيل مقترحاتها في سبيل تجويد الأداء وتجاوز النقائص.
- ترتبا عليه، أطلب منكم التعامل بمزيد من الجدية والحرص لتطوير الأداء العام لخيرات 2022 وضمان نجاح هذه العملية شكلاً ومضموناً، وذلك بناء على ما تم ذكره و تشخيصه وبناء أيضاً على مخرجات الاجتماع المنعقد معكم بالإدارة المركزية خلال شهر يونيو 2022 في شأن الاستعداد لعملية التخييم.
- وهذا وتجدر الإشارة، إلى أن البرنامج الوطني للتخييم سيخضع عند نهايته لتقييم شمولي يحدد نقاط الضعف ومكامن القوة، قصد اتخاذ المتعين في ضوء ذلك.

  
مططفى مسمودي  
الكاتب العام